مقدمه

تمهيد :

يعتبر محصول القطن أحد الركائز الرئيسية للإقتصاد القومى ومـــن أهـم المحاصيل التصنيعيه و التصديريه فى الأقتصاد القومى ، ويعتـــبرمصدر رئيســى للعملة الصعبة والتى تحتاجها الخطط التنموية القومية نظرا لما يتميز به من صفـلت غزليه متميزه تجعله متفوقا على الاقطان العالميه المنافسه حيث يمثـــل ٤٥,٠٢ % من الانتاج العالمى للاقطان طويلة التيله و طويلة التيله الممتازه وذلـــك كمتوســط للفتره (١٩٩٥-٢٠٠٠) [١] ، وفى قطاع الصناعه نجد ان صناعة الغزل والنسيـج تعتبر احد الصناعات القوميه الهامه خاصة ان صادرات مصر من غـــزل ونســج وملابس جاهزه قطنيه قد بلغ ٢٥١٣,٧ مليون جنيه مصرى كمتوسط للفـــتره مـــن (١٩٩٥-١٩٩٨) [٢] ، كما ان هناك العديد من الصناعات الاخرى المكمله التـــى تعتمد على تصنيع المحصول مثل صناعة الزيوت والاعلاف ، بالاضافـــه الـــى ان حجم العماله التى يستخدمها قطاع القطن سواء فى الزراعه او الصناعه تمثـــل مـــا يزيد عن نصف حجم العماله الكليه فى القطاعين . كذلك يسهم القطن بقـــدر كبـير من توفير فرص عمالة فى نشاط قطاع الخدمات لما يحتاجه مـــن عمليـــات جنـــى وفرز وتحديد الرتب وتخزين وكبس وفصل البذره وغيرها من العمليات الهامـــه و حتى يتم شحن القطن فى بالات للتصدير او يدخل الى مصـــانع الغـــزل والنســيج المحليه . وعلى الرغم من اهمية هذا المحصول فقد شهد تراجعا كبيرا فى مساحته

---

(1) The Egyptian Cotton Gazette , Alcotexa , No . 115 October 2000 .

(٢) : الجهاز المركزى للتعبئه العامه و الأحصاء ، النشره الشهريه للتجاره الخارجيـــه ، أعداد متفرقه .

حيث تناقصت من نحو ١٤٥٣ الف فدان عام ١٩٧٤ الى نحـو ٦٤٥ الـف فـدان عام ١٩٩٩ [٣] وتبع ذلك انخفاضا فى الانتاج الكلى للمحصول وفقدان لعـدد كبـير من الاسواق التى كانت تتهافت على الاقطان المصريه فى الماضى و ظهور أقطـان منافسه للقطن المصرى ويرجع ذلك لتعدد السياسـات التسـويقيه التـى مـر بـها المحصول من سياسه التسويق الحر الى التسويق التعاونى ثم العوده مره اخرى الـى التسويق الحر فى اطار سياسات التحرر الاقتصادى التى تنتهجـها الدولـه حاليـا وتبنى أقتصاد السوق وفى ضوء تحرير قطاع القطن فأن القطاع يمر بفتره انتقاليـه من سيطرة الحكومه الكامله عليه الى مرحلة التحـرر ، حيـث يتضمـن برنـامج الأصلاح الأقتصادى لقطاع القطن السماح للقطاع الخاص وتشجيعه على الدخـول فى تجارة القطن (خصخصة تسويق وتجارة القطن المصرى) وقد بدأ تنفيذ هـذه البرامج فى قطاع القطن أعتباراً من موسم ١٩٩٤ حيـث صـدرت عـدة قوانيـن لتحريرتجارة القطن وهى : (قانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٩٤ بشـأن تنظيـم تجـارة القطن فى الداخل، قانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٩٤ بشأن أتحاد مصدرى الأقطـان ، قانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٩٤ الخاص بأنشاء بورصة البضاعة الحاضرة للأقطـان) [١] والتى مما لاشك فيه ان لها اثارها الايجابيه والسلبيه على قطاع الزراعه بصفـة عامه و على قطاع القطن خاصة – مما يستلزم معه ضرورة دراسـه اثـار تلـك السياسه على اقتصاديات محصول القطن لتدعيم الايجابيات وايجاد الحلول الممكنـه للسلبيات حتى يمكن الوصول بقطاع القطن لأعلى معدلات أداء أقتصـادى ممكنـه تحقق الاهداف المرجوه .

---

(١) : وزارة الزراعه و استصلاح الاراضى – قطـاع الشـئون الأقتصاديـه – الأداره المركزيه للأقتصاد الزراعى – نشرة الأقتصاد الزراعى – أعداد متفرقه .

(٢) : مرفق نسخه بالملحق .

مشكلة البحث :-

مما لا شك فيه ان القطن يعتبر المحصول الرئيسى فى الزراعه المصريه وله دورا ملموسا وواضحا فى الاقتصاد المصرى ، وقد مر انتاج وتسويق القطن منذ بداية زراعته فى مصر بالعديد من المراحل المتباينه بدايه من مرحلة التسويق الحر قبل الثوره مرورا بما يعرف بمرحلة التسويق التعاونى ووصولا الى المرحله الحاليه والتى تطبق فيها سياسه التحرر الاقتصادى فى كافة القطاعات بصفة عامه وقطاع القطن بصفة خاصه ، وتنيجه للتباينات والتخبط فى السياسات التى حكمت قطاع الزراعة فى خلال تلك المراحل فقد أثر ذلك وبشكل واضح على كافة الانشطه ذات الصله الوثيقه بأنتاج وتسويق وتصنيع وتصدير القطن وظهور عدد من المشاكل داخل كل قطاع بالاضافة إلى تداخل وتشابك تلك المشاكل بين القطاعات المختلفه ،الأمر الذى نجم عنه العديد من الأوضاع الغير طبيعيه وخاصة ما يتعلق منها باسعار القطن التى كانت بعيده كل البعد عن الاسعار الحقيقيه للمحصول مقارنة بتكاليف انتاجه مما أدى الى عزوف المزارعين عن زراعته لإنخفاض العائد منه مقارنة بالعائد من المحاصيل الاخرى المنافسه له فى الدورة الزراعية وتراجع المساحه المنزرعه منه مما أثر سلبيا على حجم الانتاج وكذلك حجم الصادرات ومن ثم تراجع الصادرات المصريه القطنيه وفقدان مصر للعديد من اسواقها التقليديه ، ومع بداية تطبيق سياسه التحرر الاقتصادى فى قطاع الزراعه بصفة عامه وقطاع القطن بصفة خاصه وما تقوم به الحكومه من جهود مضنيه فى تفعيل اليات السوق و العمل على تحرير انتاج وتسويق وتجارة القطن فى محاولة منها لاستعادة مكانة القطن على الصعيد المحلى والعالمى ، فقد شهد قطاع القطن العديد من التغيرات والتى كان لها أثرا ملموسا على انتاج وتسويق وتصدير القطن الامر الذى دعى الباحث الى محاوله دراسه الأثار المترتبه على

تطبيق سياسه التحرر الاقتصادى على قطاع القطن مقارنة بما كان عليه قبل تطبيق تلك السياسات للوقوف على أثر تلك السياسات على محصول القطن .

هدف البحث :-

يهدف هذا البحث الى دراسة وتحليل أثر اتباع سياسة التحرر الاقتصادى على اقتصاديات انتاج وتسويق محصول القطن ، وقياس التغيرات الحادثه فى العوامل الانتاجيه والاقتصاديه المؤثره على انتاج القطن ، ومدى تأثر تلك العوامل بسياسة التحرر الاقتصادى بصفة عامه وكذلك الاثار المترتبه على التطبيق الفعلى لسياسة التحرر الاقتصادى فى قطاع القطن بصفة خاصه وذلك مقارنة بما كانت عليه فى المرحله السابقه لتطبيق سياسة التحرر الاقتصادى فى قطاع القطن بالأضافه الى محاولة اقتراح أفضل البدائل للصادرات القطنيه فى صورتها الخام أو المصنعه و التى تحقق أفضل دخل للأقتصاد القومى ، كما تستهدف الدراسه ايضا التعرف على اراء واتجاهات مزارعى القطن حول الاثار المترتبه على تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى فى قطاع القطن وذلك من خلال دراسه ميدانيه لقياس أثر ذلك ، بالاضافه الى القيام بدراسة ومناقشة المعوقات التى تواجه تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى وتلك التى تعوق زيادة الانتاج حتى يمكن لمحصول القطن استعادة مكانته السابقه محليا وعالميا .

منهج وأدوات البحث :-

استخدم فى هذه الدراسه اساليب التحليل الوصفى و الكمى للبيانات الاحصائيه لسلسله زمنيه للفتره (١٩٧٤-١٩٩٩) وذلك بعد تقسيمها الى فترتين الفتره الاولى (١٩٧٤-١٩٨٦) وهى فتره ما قبل تطبيق سياسات الاصلاح الاقتصادى فى قطاع الزراعه بصفه عامه و الفتره الثانيه (١٩٨٧-١٩٩٩) وهى فترة تطبيق سياسه الاصلاح الاقتصادى وذلك بهدف استخلاص اهم المؤشرات

الاحصائيه لكل فتره ، كما استخدامت الاساليب الرياضيه فى التعبير عن العلاقات الاقتصاديه بين المتغيرات ، بالإضافة الى استخدام الادوات التحليليه و الطرق الاحصائيه فى التقدير و القياس ، وتم حساب الاتجاه الزمنى العام للمتغيرات الطبيعيه والاقتصاديه المؤثره على انتاج محصول القطن خلال فترتى الدراسه ، كما تم استخدام اسلوب تحليل التباين للتعرف على معنوية الفروق بين المتغيرات الفيزيقيه و الاقتصاديه خلال فترتى الدراسه ، كما تم استخدام اسلوب الانحدار المتعدد واستخدام المتغير الضمنى (صورى) لقياس أثر سياسة التطبيق الفعلى لتحرير قطاع القطن على العوامل الطبيعيه والاقتصاديه المؤثره على انتاجه ، هذا وقد استخدمت الارقام القياسيه لاسعار الجمله للتعرف على القيم الحقيقيه للعوامل الاقتصاديه المؤثره على انتاج القطن ، كذلك تم دراسة الكفاءه التسويقيه لكل فتره ، كما تم دراسة تطور كل من الكميات المصدرة من القطن المصرى وأسعار تصديره والعلاقه بين تلك الأسعار وأسعار الأقطان المنافسه وتوزيع تلك الصادرات بين الدول المختلفه خلال فترتى الدراسة والتعرف على اثر تطبيق سياسة التحرر الاقتصادى على الصادرات القطنيه المصريه كما وسعرا ، كما قامت الباحثه بأجراء مقارنه بين العائد المتحصل عليه من تصدير القطن فى صورته الخام أم المصنعه بدرجاتها المختلفه بهدف التوصل الى افضل الصور التى يمكن ان تكون عليها الصادرات القطنيه المصريه .

مصادر البيانات :-

أعتمدت الدراسة على البيانات الخاصه بالاطار النظرى و المرجعى للدراسة على عدة مصادر معتمده وهى الجهات المعنية بانتاج وتسويق وتصدير القطن مثل وزارة الزراعه واستصلاح الاراضى ، وزارة التموين و التجاره الداخليه ، اتحاد مصدرى الاقطان ، البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى إلى

جانب نشرات الجهاز المركزى للتعبئه العامه والأحصاء والنشرات التى يصدرهـــا البنك الاهلى المصرى , كما تم القيام باعداد دراسة ميدانيـــة للتعـــرف علـــى آراء واتجاهات مزارعى القطن حول سياسة التحرر الاقتصادى .

تنظيم الدراسة :-

قسمت الدراسه الى أربعة ابواب رئيسيه الى جانب الملاحق و الملخـــص باللغتين العربيه والانجليزيه. وقد تناول البـــاب الاول مقدمـــه عامـــه و التعريـــف بمشكلة البحث والهدف منه والطريقه البحثيه المستخدمه ومصادر البيانات بالاضافـه الى الاستعراض المرجعى للدراسات السابقة المتعلقه بموضـــوع الدراســـه واهـــم نتائجها . اما الباب الثانى منها فقد اشتمل على التعريف بالأهميه الاقتصاديه للقطـــن المصرى ومكانته فى الاقتصاد القومى بالاضافه الى دراسة العوامل المحددة لانتـــاج القطن الزهر سواء الفيزيقية منها او الاقتصادية خلال فـــترتى الدراســـة . امـــا الباب الثالث فقد تناول الاطار الاقتصادى لتسويق القطن المصرى حيـــث اشـــتمل على التطور التاريخى لنظام تسويق القطن خلال مراحله الثلاثه ، وتطور الكميـــات القطنية المسوقة خلال فترتى الدراسه , ثم دراسة الـــهيئات والعمليـــات التســـويقيه المختلفة ، ودراسة النظام التسويقى الحالى فى ظل التطبيق الفعلى لسياسة التحـــرر الاقتصادى لقطاع القطن بالاضافه الى التحليل الاقتصادى لأسعار القطن المصـــرى من خلال دراسة تطور اسعار القطن فى فترتى الدراسه والعلاقـــة بيـــن الاســـعار المزرعية وتكاليف الانتاج . كما أشتمل هذا الباب ايضا علـــى دراســـة التســـويق الخارجى للقطن المصرى من حيث مكانه القطن المصرى عالميا وتطور صادراتـــه والتوزيع الجغرافى للصادرات القطنيه المصريه وبالاضافه الى دراسة العلاقة بيـــن اسعار تصدير القطن المصرى وأسعار الاقطان العالميه المنافسة وخاصـــة القطـــن بيما الامريكى ، بالاضافه الى تطور الصادرات المصريه من المنتجات القطنيـــه و

المفاضله بين تصدير القطن فى صورته الخام أو فى صوره المصنعه . وقد تنـــاول الباب الرابع أقتصاديات أنتاج وتسويق القطن بعينة الدراسه .

الأستعراض المرجعي

تمهيد : نظرا لأهمية القطن كسلعه استراتيجية في قطاعات الاقتصاد القومـــي فقـــد كان مجالا للعديد من الدراسات والأبحاث و التي تناولت بعض الجوانب المتعلقـــة بإنتاج وتسويق وتستعير وتصدير القطن المصري ، وتعد هـــذه الدراســات إطـــار نظري وتطبيقي يمكن الرجوع إليه قبل البدء في الدراسات الجديدة للاستفادة الكاملـة من البيانات والنتائج التي تضمنتها تلك الدراسات وقد تناول الباحث هذه الدراســـات بإيجاز مع التركيز على أهدافها واهم النتائج والتوصيات التي تم التوصـــل أليـــها ، ونظرا لتعدد هذه الدراسات والأبحاث فمن المفيد ترتيبها زمنيا وفقـــا لمـــدى تـــأثر سياسات تسويق وتستعير القطن بداية من مرحلة التسويق الحر وحتى بداية مرحلـــة الإصلاح الاقتصادي ، وفيما يلي عرض مختصر لنتائج وتوصيات تلك الدراســـات وفقا للترتيب الزمني لصدورها :-

أوضحت دراسة" لجاب الله "[1] عام ١٩٤٥ إنه من الأفضل الآخذ بمبـــدأ الإنتاج الكبير مع مراعاة حاجة الأسواق من حيث الصنف ، فالاتجاه الىالتوسع فـــي

١-السيد جاب الله -" النتائج الاقتصادية لتحديد زراعة القطن في مصر ســـنة ١٩٣٢" - رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة فؤاد الأول يوليه ١٩٤٥.

إنتاج الأصناف الرخيصة السائدة الاستعمال وقصر إنتاج الأصناف الممتازة بمقدار الطلب عليها ، يؤدى إلي عدم وجود صعوبات في تصريف المحصول أيا كان حجمه .

وفى دراسة" لريحان " [1] عام ١٩٦٧ عن العوامل المؤثرة على الطلب العالمي على الأقطان الممتازة التيله في السوق العالمي تبين ان السوق العالمى القطنى يتصف بالحساسيه والاتساع وآن المستويات السعريه للأقطان الطويلة الممتازة في السوق القطني العالمي تتحدد نتيجة لتفاعل قوى

اقتصادية عالميه تتعلق بتحديد كل من دالتي العرض والطلب لتلك الأقطان ، وتبين من الدراسه ان المعروض العالمى للاقطان الطويلة الممتازه هو العامل الاساسى المسئول عن تقلبات اسعاره ،كما اظهرت الدراسه ان المرونات السعريه تزيد عن الواحد الصحيح الامر الذى يعنى ان الطلب عليها مرن على اعتبار ان الاقطان الممتازه التيله لها استخدامات خاصه تختلف عن مثيلتها متوسطه او قصيرة التيله .

فى دراسه " للعتر "[2] تبين ان مصر تحتل المرتبه الاولى بين الدول المنتجه للقطن طويل التيله ، وطويل التيله الممتازه ، رغم ظهور العديد من الدول المنافسه ، وان المرونه الطلبيه للاقطان المصريه طويلة التيله الممتازه حوالى ٠,٦٠ اى انه طلب غير مرن ، اما بالنسبه لمخزون اول المده من القطن العالمى

١-محمد كامل إبراهيم السيد ريحان – "دراسة اقتصادية للعوامل المؤثرة في الطلب على الأقطان الممتازة التيله في السوق العالمي"- رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعي ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، ١٩٦٧.

٢ -محمد كمال العتر-"تحليل اقتصادى قياسى للدالات الطلبيه العالميه والاقليميه العالميه للاقطان المصريه"-رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعه ، جامعة الاسكندريه، ١٩٧٠ .

فتبين ان الاستجابه سلبيه وتبلغ حوالى ٠,٧ ، كما ان الطلب العالمى لتلك الاقطـــان قد زاد بحوالى ١٦% : ١٨% خلال فترة الدراسه ، كمـــا تبيـــن ان العلاقـــه بيـــن الطلب العالمى من الاقطان طويلة التيله المصريه والانتـــاج العـــالمى لمثـــل هـــذه الاقطان علاقه عكسيه مما يظهر علاقه تنافسيه بينهم فى السوق العـــــالمى ،كذلـــك أشارت الدراسه إلى ان طلب اسواق اوروبا الشرقيه من القطن المصـــــرى يعتـــبر طلبا مرن نسبيا فيما يتعلق بالتغير فىاسعار تصدير القطن المصـــرى ، امـــا فيمـــا يتعلق باستجابة هذا الطلب لاستهلاك الالياف الصناعيه فى اوروبا الشرقيه فقد تبيـــن ان العلاقه بينهما تكامليه وهذه العلاقه تفسر الاتجاه السائد حاليا نحو انتـــاج اقمشـــه خليط بين الالياف الصناعيه و القطنيه ، كما اوضحت الدراسه ان طلـــب اوروبـــا الغربيه على الاقطان المصريه غير مرن فيما يتعلق باســـعار التصديـــر ، وكـــانت الاستجابه عكسيه بين هذا الطلب ونشاط صناعة غزل القطن بهذه الدول مما يفســـر تحول هذه الدول عن استيراد القطن المصرى واستبداله باقطان اخـــرى رخيصـــة الثمن نسبيا معتمده على قدره الصناعه علىمعاملة تلك الاقطان لانتاج غـــزول لـــها سمات الغزول الناتجه من القطن المصرى.

أوضح " هانى " [1] في دراسة عـــام ١٩٧٠ انـــه بدراســـة دوال الطلـــب الخارجي على القطن المصري عالميا ولبعض الدول المستوردة له وجد آن الطلـــب على القطن المصري في خلال الفترة (١٩٥٠-١٩٦٧) السوق العالمي غير مـــرن حيث بلغت مرونته حوالي ٠,٤٣١ وان معدل الزيادة السنوية في الكميه المصـــدرة من القطن المصري للخارج حوالي ٠,٤ آلف قنطار تقريبا سنويا .

---

١ -توفيق كاشف محمد هانى -" دراسه تحليليه لاقتصاديات إنتاج القطن في الجمهوريـــة العربية المتحدة "- رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعي كليـــة الزراعـــة ، جامعـــة القاهرة ، ١٩٧٠.

أوضح " صيام " [1] آن تسويق القطن تعاونيا بجميع مراحلـــه يقـــع علـــى عاتق مؤسسات عامه تابعه للدولة وهو ما يعنى إحـــلال تلـــك المؤسســـات محـــل الوسطاء في التسويق الحر، واوضحت الدراسة ان تدهور اربحيـــه القطـــن خـــلال سنوات التسويق التعاوني (١٩٦٦/٦٥ - ١٩٦٨/٦٧) ويرجع ذلك إلـــي الثبـــات النسبي لأسعار القطن مع ارتفاع تكاليف إنتاجه ، لذلـــك بينـــت الدراســـة أهميـــة الجمعيات التعاونية في تسويق القطن تعاونيا بعد التخلص من المشاكل و الســـلبيات التى تعوقها وذلك بالاضافه الى زيادة الوعي التعاوني لأعضاء مجالس إدارة تلـــك الجمعيات ليتثنى لهم القيام بالمهام التسويقية ، وترى الدراسة آن تحقيـــق النظـــام الأمثل للتسويق التعاوني للقطن يتطلب قيام الجمعيات بتجميع أقطان أعضائها فـــي مخازنها وفرزها بواسطة الفرارين المعينين بمعرفتها وبأعلى الأسعار المعروضـــة وفى حالة عدم الحصول على السعر المطلوب والمحدد في ضوء فرز الجمعية يتـــم حلج أقطان الأعضاء لحسابها ويعتبر هذا الدور مختلفا عـــن الـــدور الحـــالى و/أو المتوقع من الجمعيات التعاونيه فى ظل التحرر الاقتصادى .

فى دراسه تحليليه قام بها " البغدادي " [2] عن التسويق التعاوني للقطن فـــي الجمهورية العربية المتحدة أوضح انه لتنفيذ نظام امثل لتسويق القطن تعاونيـــا مـــن الضروري حصول الجمعيات على الإمكانيات الادارية والفنيـــه والتمويليـــه التـــي تمكنها من الاضطلاع بالمهام التسويقية التعاونيه الموكله اليها بكفاءه عاليه .

---

١ -جمال محمد صيام -" دراسة تحليليه للتسويق التعاوني للقطن فـــي ج ع م "- رســـالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٠.

٢- جمال محمد بغدادي-" دراسة تحليليه للتسويق التعاوني للقطن في ألجمهوريه العربيـــة المتحدة" - رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد الزراعي ، زراعة القاهره ،١٩٧٠ .

وتضمنت دراسة "خضر" [1] الاشاره الى تسويق القطن فى ظـــل النظـــام الحر ، وتحت نظام التسويق التعاونى ، حيث اوضحت ان تدخل الحكومه فى ظل النظام الحر محدودا للغايه مقارنا بتدخلها بعد تطبيق نظـــام التســـويق التعـــاونى ، وبينت الدراسه ان ترك اسواق القطن بدون رقابه حكوميه فعاله ادى الـــى حـــدوث تقلبات سعريه واسعة المدى نتيجه لترك تسويق القطن لظروف العـــرض والطلـــب والمضاربات ، اما فى نظام التسويق التعاونى ، فتعتبرالدوله هى المشترى الوحيـــد لانتاج القطن وباسعار محدده ، كما اشارت الدراسه الى تعدد شـــكاوى المزارعيـــن من عملية الفرز وتحديد التكاليف التسويقيه التى يتحملونها . ولقد حـــاولت الدولـــه مواجهة تلك المشكلات برفع اسعار القطن عدة مرات مع تحملها لنصـــف تكـــاليف المقاومه ، واوصت الدراسه بضرورة العمل على تقريب وجهتى النظر الفرديـــه و المجتمعيه فى تسويق القطن ، مع تعديل المستويات السعريه القطنيـــه المزرعيـــه ، ومحاولة تخفيض تكاليف المقاومه وتوفير مســـتلزمات الانتـــاج وزيـــادة الكفـــاءه التسويقيه .

وقد اوضح " صبيحه "[2] فى دراسة عام ١٩٧٣ انه على الرغم من زيـــادة الاهميه النسبيه لصناعة غزل ونسيج القطن الا انها تعتمد على الدعم فى تصريـــف منتجاتها خارجيا بالاضافه الى عدم تغطية اسعار بعض المنتجات القطنيه لتكـــاليف انتاجها ويرجع ذلك اساسا الى ارتفاع تكاليف انتاج غزل ونسيج القطن حيث يتم

١-حسن على خضر- " اقتصاديات انتاج القطن فى ج م ع " - رسالة ماجستير ، زراعة عين شمس ،١٩٧٣.

٢-محمد ابراهيم صبيحه -" دراسه اقتصاديه لصناعة الغزل والنســـيج فـــى ج ع م " - رسالة ماجستير ، زراعة عين شمس ،١٩٧٣.

تشغيل الاقطان المصريه المرتفعه فى اسعارها وصفاتها التكنولوجيه فى انتاج غزل قطن سميك واقمشه قطنيه شعبيه منخفضه فى اسعارها .

اوضحت الدراسه التى قام بها "مصطفى "[1] عن تسويق القطن تعاونيا..وقدرت الدراسه الكفاءه التسويقيه للقطن فى الفتره ١٩٦٩/٦٨ - ١٩٧١/٧٠ بحوالى ٨٣% وهى تفوق نظيرتها فى ظل التسويق الحر للقطن التى قدرت بنحو ٧٧ % فى الفتره ١٩٥٩/٥٨ - ١٩٦١/٦٠ .

وقد استهدفت الدراسه التى قام بها " السنتريسى" [2] تحليل تكاليف صناعة حليج القطن فى جمهورية مصر العربيه ، وذلك بهدف الوصول الى الحجم الامثل لمحالج القطن التى تتم فيها عملية حلج القطن بأقل تكلفه ممكنه ، ومن خلال النتائج التى توصلت اليها الدراسه تبين ان محالج القطن التى تتراوح طاقتها الانتاجيه القصوى السنويه ما بين ٢٦٠ - ٣٠٦ الف قنطار من القطن الشعر تمثل الحجم الامثل لمحالج القطن فى جمهورية مصر العربيه والتى يتحقق عندها اقل متوسط لتكاليف حلج الالف قنطار من القطن الشعر .

وقد قام " المرصفاوى "[3] بدراسة استهدفت تقييم الاسواق الخارجيه والسياسات السعريه والتصديريه والاستيراديه للاقطان المصريه ..و تبين من

١- مصطفى على مصطفى- "التسويق التعاونى للقطن واثره على الاقتصاد القومى فى ج م ع "- رسالة ماجستير ، زراعة الازهر، ١٩٧٣.

٢- محمد عبد الصادق السنتريسى -" دراسه اقتصاديه لصناعة حلج القطن فى جمهورية مصر العربيه "- رسالة ماجستير ، زراعة عين شمس ،١٩٧٥.

٣- نبيل عبد السميع المرصفاوى-" الاسواق الخارجيه للقطن المصرى "- رسالة ماجستير ،زراعة الاسكندريه، ١٩٧٦.

الدراسه ان اقطان السودان وروسيا تنافس اقطاننا الطويلـــه الممتـــازه وان الطاقـــه التصديريه للاقطان المصريه تميل للهبوط فى حالة الاقطان الطويله الممتازه والـــى الارتفاع فى حالة الاقطان الطويله، كما تبين ان اسعار القطـــن الطويـــل الممتـــاز والطويل التى يحصل عليها المزارع لا تعكس اسعارتصديره بفارق يـــتراوح بيـــن ٢٠ – ٢٥ جنيها ، اما سعر تسليم المغازل فهو ادنى من اسعار التصديـــر وايضـــا من اسعار الشراء للمزارع.

وفى دراسه ل" عثمان "[١] عن تأثير استيراد قطن قصـــير التيلـــه وغـــزل سميك على اقتصاديات صناعه القطن المصرى تبين انه فى الوقت الذى يسعى فيـــه قطاع انتاج القطن فى مصر للارتفاع بمستوى الرتبه نجد ان معظم شركات الغـــزل تحاول دائما الحصول على الاقطان ذات الرتبه المتوسطه حتـــى لا تضطـــر الـــى تشغيل الرتب العاليه فى انتاج اصناف رخيصه فى الوقت الذى يسعى فيه الغـــزال الاجنبى للحصول على الاقطان ذات الرتب المتوسطه لانخفاض اســـعارها ولتقـــدم عمليات التجهيز فى الخارج .

وفى دراسه اخرى " لهانى " [٢] عام ١٩٧٧ عن الطلـــب العـــالمى علـــى القطن المصرى فى اهم اسواقه الاجنبيه ،اوضحت الدراسه ان الالياف الصناعيـــه غير السليلوزيه تعد اهم الالياف الصناعيه تاثيرا على الاستهلاك القطنى ،وان اهم

١-مصطفى عبدالغنى عثمان- "تأثير استيراد قطن قصير التيلـــه وغـــزل ســـميك علـــى اقتصاديات صناعة القطن المصري "- رسالة ماجستير ، زراعة عين شمس،١٩٧٦.

١-توفيق كاشف محمد هانى – " دراسه تحليليه للطلب العالمى على القطن المصـــرى" – ، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ،كلية الزراعه ، جامعة القاهره ، ١٩٧٧.

اسباب تدهور الصادرات المصريه من محصول القطن ، هـو محصلـة مشـاكل انتاجيه وتسويقيه بالاضافه الى عدم وجود التخطيط السعرى الذى يوائم بين السـعر المزرعى فى ظل نظام التسويق التعاونى والاسعار العالميه وسعر التصدير للقطـن المصرى .

وفى دراسه "لعماد الدين " [1] تبين ان السياسه القطنيه فى جمهورية مصـر العربيه تشجع زيادة الانتاج و التصدير عن طريق الاجراءات التى تحسن الانتـاج كما ونوعا ، هذا وقد ادت بعض التغيرات فى نظام التسويق التعاونى الى انخفـاض قيمة العائد النسبى منه للمزارع ، وبالتالى الى عزوف المزارعيـن عـن زراعتـه والاهتمام به ، مما ادى الى انخفاض قيمة الصادرات وتدهور الاصناف التجاريـه الهامه . كما اتضح ان اهم العوامل التى تؤثر على الطلب العالمى للقطن المصـرى هى الانتاج المحلى والاستهلاك المحلى ومتوسط سعر التصدير واجمالى اسـتهلاك القطن العالمى ومتوسط سعر تصدير القطن العالمى ومتوسط سعر استيراد القطـن العالمى واجمالى استهلاك الالياف الصناعيه عالميا ، وقد اوصت الدراسه باهميـة ادخال التحسينات التكنولوجيه فى الصناعات المرتبطه بمحصول القطن .

وفى دراسه قام بها " العتر " [2] تهدف الى استكشـاف آثـار السـماح للقطاع الخاص بالاشتراك مع شركات القطاع العام فى التسويق الداخلى للقطن تبين

١- عماد الدين محمد محمد مصطفى – "دراسه تحليليه لاقتصاديات التجـاره الخارجيـه للقطن المصرى " – رسالة ماجستير ،قسم الاقتصاد الزراعى ،كليـة الزراعـه،جامعـة الازهر،١٩٧٩.

٢- محمد كمال العتر- " المبررات والامكانيات والاثار الاقتصاديـه لتعديـل او تبديـل السياسه التسويقيه المصريه "- دراسات وبحوث ، المجلد الثالث ، العدد الثالث ، جامعـة حلوان ،١٩٨٠ .

ان هيكل السوق القطنى العالمى اتسم بـــالتركيب التنافســى ويؤثــر ذلــك علــى المصدرين المصريين للقطن حيث اصبح دور مصر فى السوق القطنى العالمى هــو دور المتلقى للسعر ، ولهذا فإن العامل الرئيسى فى تحديد اسعار القطن المصريـــه هو التغير فى جدول الطلب العالمى على القطن المصرى ، فى حين ان التغـــيرات فى عرض القطن فى مصر ستؤدى الى تغيرات فى مجرى التوازن الانتاجى .

وقد اوضح " عوض " [1] ان تكاليف عملية الحليج لمحصول القطـــن مـــن اهم بنود التكاليف التسويقيه وهى تعتبر مرتفعه نسبيا ، حيث كان عدد المحالج عـــام ١٩٤٩ نحو ١٥٠ محلجا ، وهو عدد كبير اذ ما قورن بالمطلوب لصناعة الحليـــج مما ادى الى قلة نصيب كل محلج فى كميات الاقطان وبالتالى وجود طاقه معطلـــه قدرت بنحو ثلثى هذه الطاقه وهذا ادى الى ارتفاع التكلفه الثابته لعمليـــة الحليـــج ، وفى موسم ١٩٧٩/٧٨ انخفض عدد المحالج الى ٨٣ محلجا مما ادى الـــى خفـــض التكلفه الثابته للحليج الا انها مازالت تمثل نحو ٦٢% من جملة التكاليف التســـويقيه الفعليه للقنطار خص منها اجرة الحليج نحو ٢٨ % ، وقد اوصت الدراسه بتخفيض اجرة الحليج عن طريق تطوير الالات بالمحالج وتنظيم العمل بها واتقـــان عمليـــة الحليج للحصول على قطن شعر ذو رتبه جيده ، كذلك يجـــب ان تكـــون ســـرعة دولاب الحليج معتدله للحصول على رتبه عاليه ، كما توصى الدراسه باعادة تحديـــد اسعار نواتج الحليج هذه والتى تضاف الىحساب المنتج بحيث تتمشى مـــع القيمـــه الحقيقيه لها .

١-صفوت سيدهم عوض- " اقتصاديات الانتاج الثانوى لبعض المحاصيل الزراعيـــه "- رسالة ماجستير ، زراعة القاهره ، ١٩٨١.

واظهرت دراسه " لبدر "[1] عام ١٩٨٥ ان الاهميه النسبيه لقيمة انتاج القطن تتناقص بالنسبه لقيمة الانتاج الزراعى ، وقد زادت قيمة القطن الطويل على حساب القطن الممتاز ، اما بالنسبه للاستهلاك فقد تزايدت الكميه المستهلكه منه وتزايدت نسبتها الى الانتاج المحلى، كما ان الدوله تتحكم عن طريق المساحه المزروعه و الاسعار فى جانب العرض ، كذلك تتحكم فى الاسعار و الكميات المستهلكه من جانب الطلب المحلى .

وقام "هندى" [2] بدراسه تبين منها انخفاض فى حجم الانتاج الكلى السنوى للقطن المصرى مما يشكل عقبه للتشغيل الاقتصادى لمصانع الغزل المحليه وكذلك المحافظه على الاسواق التقليديه للقطن المصرى ، حيث انخفض حجم الصادرات القطنيه المصريه من ٥,٥٧ مليون قنطار كمتوسط للفتره (٦٢-١٩٧١) الى نحو ٣,٩٧ مليون قنطار كمتوسط للفتره (٧٢-١٩٨١) وتبين من الدراسه وجود ميزه نسبيه للقطن المصرى فى الاسواق العالميه نظرا لتفوقه فى الخصائص الطبيعيه والميكانيكيه كما بينت انه بزيادة النسبه السعريه بين اسعار القطن واسعار الالياف الصناعيه بمقدار ١٠ % فان اجمالى المستهلك محليا من القطن الشعر فى صناعة الغزل يزيد بمقدار ٧,٣٠% سنويا ، كما اوضحت زيادة العجز العالمى من القطن الشعر الخام بنحو مليون باله ، واوضحت الدراسه ان العامل الاساسى فى انخفاض عائد القطن هو تكاليف مستلزمات الانتاج ، مما يوجب على متخذى القرار تحقيق سياسه سعريه متوازنه بين اسعار مستلزمات الانتاج واسعار الناتج حتى يمكن

١- عماد الدين بدر- " اثر التغيرات السعريه العالميه على التجاره الخارجيه للحاصلات الزراعيه المصريه "- رسالة دكتوراه ، زراعة القاهره ،١٩٨٥.

٢-وجدى هندى ابراهيم هندى- " دراسه اقتصاديه للصادرات القطنيه المصريه "- رسالة دكتوراه ، زراعة الزقازيق ،١٩٨٧.

زيادة العائد منه للزراع ، كما اوضحت نفس الدراسه انخفـــاض الكفـاءه التشغيليه للمحالج وانخفاض معدل انتاج الدولاب عن ١,١قنطار / ساعه .

وتناولت دراسه " نجوى عبدالمنعم " [١] العوامل المؤثره على انتاج القطـن المصرى حيث بينت الدراسه تناقص الصادرات القطنيه نتيجـه لتنـاقص الرقعـه المزروعه مع تزايد الاستهلاك المحلى بسبب تزايـد السـكان وارتفـاع مسـتوى المعيشه ، وأن تكاليف الانتاج للفدان ذات تأثير مباشر على انتاج القطن حيث تـزداد التكاليف الفدانيه سنويا بحوالى ٢١ جنيها ،بينما الزياده فى اسعار القطن بلغـت ٣,٤ جنيها سنويا خلال الفـتره (١٩٦٥-١٩٨٥) ، الامـر الـذى ادى الـى عـزوف المزارعين عن زراعه القطن .

وتوضح دراسه " للاهرام الاقتصادى" [٢] ان انخفاض انتاج القطـن الـى ٥,٨ مليون قنطار فى موسم ١٩٩٢/٩١ سببه تدهور الانتاج فى بعض محافظـات الوجه البحرى خاصة الدقهليه و الشرقيه بنسبة ١٨ % ويعزى ذلـك الـى سـوء الاحوال الجويه واصابة المحصول بالافات ، كما تشير الدراسـه الـى ان تزايـد استهلاك المغازل المحليه ادى الى استيراد نحو ١,١٥ مليون قنطار قطن امريكـى قيمتها ١١٥ مليون دولار خلال نفس الموسم ، وقد ترتب على زيـادة الاسـتهلاك انخفاض المتاح للتصدير الى نحو ٦٢ باله موسم ١٩٩٢/٩١ مقابل ٨٢ باله موسـم ١٩٩٠/٨٩ ، كما انخفضت اسعار التصدير مقابل الاحتفاظ بثقة الغزالين والحد من

١-نجوى عبد المنعم- " دراسه ايكونومتريه للعوامل المؤثره على انتاج القطن المصرى "- رسالة دكتوراه ، زراعة الاسكندريه، ١٩٨٨.

٢-الاهرام الاقتصادى - "لماذا انخفض سعر القطن المصرى "-العدد (١١٤٤) ،القـاهره ، ١٩٩٠ .

توسع الدول المنافسه .

وفى دراسه قامت بها "اسماء واخرون " [1] اظهرت ارتفاع متوسط انتاج محصول القطن فى مصر موسم ١٩٩١/٩٠ بمقدار ٠,٢مليون قنطار مقارنة بالموسم السابق ، فى حين انخفضت المساحه المنزرعه خلال نفس الموسم عن الموسم السابق وعن الخطه المستهدفه ، كما قدر الاستهلاك المحلى بحوالى ٦,٣ مليون قنطار. وتوقعت الدراسه انخفاض كلا من الواردات والصادرات ومخزون اخر العام ، كما اوضحت الدراسه تشابه الوضع العالمى للقطن عام ١٩٩١/٩٠ مع مثيله فى مصر ، كما توقعت اللجنه الاستشاريه الدوليه للقطن (ICAC) ان يبلغ الانتاج العالمى من القطن نحو١٩ مليون طن بزياده قدرها ٩ % عن عام ١٩٩٠/٨٩ ، واستمرار ارتفاع كلا من الاستهلاك العالمى ليصل الى نحو ١٨,٩ مليون طن وحجم التجاره الدوليه لتبلغ نحو ٥,٤ مليون طن .

واشارت الدراسه التى قام بها " فضل الله " [2] ان الكميات المنتجه و المصدره تتجه نحو الانخفاض فى حين تتجه الكميات المستهلكه محليا الى الزياده و بمعدلات معنويه حيث تناقصت كمية الصادرات القطنيه خلال الفتره (١٩٧٤-١٩٨٨) بمعدل سنوى بلغ نحو ٣,٧٢ % ، كما تزايد كلا من السعر المزرعى وسعر البيع للمغازل المحليه بمعدل سنوى بلغ حوالى ٧,٥٦ ، ٥,٩٣

١-أسماء عمر البلاسى، (دكتور) واخرون-" الموقف الحالى و التصور المستقبلى للحاصلات الزراعيه"- المشروع القومى للابحاث الزراعيه وتحليل السياسات الزراعيه ، وزارة الزراعه واستصلاح الاراضى ، ديسمبر ،١٩٩٠.

٢-صلاح على صالح فضل الله ،(دكتور) -" دراسه تحليليه للطلب الداخلى و الخارجى على القطن المصرى واهم المتغيرات المحليه والعالميه المؤثره عليها "- المجله المصريه للاقتصاد الزراعى ، المجلد الاول ، مارس، ١٩٩١ .

جنيها على الترتيب ، اما اسعار التصدير الخارجى فلقد تزايدت بمعدل سنوى بلغ حوالى ٧,١ جنيها ، واثبتت الدراسه وجود ارتباط بين الاسعار المزرعيه وتكاليف الانتاج واسعار التصدير للقنطار ، وكان الطلب المحلى والخارجى على القطن المصرى غير مرن حيث بلغ معامل المرونه ٠,٥٩ ، ٠,٤١ على الترتيب ، واوضحت الدراسه ان الكميات المستهلكه من القطن محليا والكميات المصدره من الدول المنافسه هى اهم المتغيرات المؤثره على الكميات المصدره من القطن المصرى .واوصت الدراسه بان يؤخذ فى الاعتبار مرونة الطلب فى الاسواق المختلفه عند تخطيط التجاره الخارجيه ، بالإضافة إلى تقليل الاعتماد على الاقطان طويله التيله فى الاستهلاك المحلى والاستفاده من الميزه النسبيه له فى الاسواق الخارجيه واستيراد الاقطان قصيرة التيله التىتلائم الصناعه المحليه .

وتناول " رضوان " [1] فى دراسته التعرف على جوانب الضعف والقوه فى السياسات التسويقيه لبعض المحاصيل الهامه ، حيث اظهرت النتائج وجود تفاوت واضح بين الاسعار المزرعيه للقنطار من القطن الزهر وبين اسعار التصدير للقنطار من القطن الشعر سواء فى ظل التسويق الحر او التسويق التعاونى، مما أدى الى خفض معامل الحمايه الاسمى ، للقنطار والتى يتحملها المنتج تقل عن التكاليف التسويقيه الفعليه للقنطار والتى تتحملها شركات القطن المشتريه مما يؤدى الى خساره ماليه لتلك الشركات .أيضا زيادة الاستهلاك المحلى من القطن الشعر خلال فترة التسويق التعاونى عن نظيره فى ظل التسويق الحر ،وبالتالى انخفاض كمية الصادرات واضطرار الدوله لاستيراد اقطان قصيره

١-احمد محمود رضوان- " دراسه تحليليه للسياسات التسويقيه الزراعيه للزروع المصريه الهامه "- رسالة دكتوراه ، زراعة عين شمس، ١٩٩١.

التيله تناسب احتياجات المغازل المحليه ،بالإضافه الى تعـــدد وارتفـــاع العمـــولات والمصروفات التسويقيه التى يتحملها كل من المنتج وشركات القطن .

وتناول "هندى" [1] فى دراسه امكانيات بناء مســـتويات ســـعريه ملائمـــه لصادرات مصر من القطن حيث عكفت الدراسه على محاولة تقدير سعر التـــوازن الاقتصادى العادل Fquilitrbium Fairc Economic Price لصادرات مصر من القطـن . حيث ان هناك مغالاه فى تقدير اسعار القطن واوضحت الدراســـه وجـــود فـــروق معنويه كبيره بين اسعار الاقطان المصريه الطويله الممتازه وهـــى ج ٤٥ ، ج ٧٠ ، ج ٧٦ واسعار مثيلاتها من الاقطان العالميه وهى البيما الامريكيـــه رتبـــة ١٦ ، ١٧ البيما البيروفى٩/١٦ ، وبركات السودانى . وقد تم تقديـــر نمـــوذج اقتصـــادى قياسى لتقدير الاسعار بدرجه تحافظ على الاسواق العالميه التقليديه للقطن المصـــرى وفى نفس الوقت تتيح لمصر الحصول على العملات الحره بالقدر الملائم . حيـــث تم توصيف نموذج اقتصادى احادى المعادله ذو ثلاث متغيرات مستقله هى تكـــاليف الشحن بما فيها مصاريف الاعداد (الفوب) ، وفروق الجوده بين الاقطان المصريـــه والاقطان الاجنبيه المنافسه ، ومتوسط السعر العالمى ومتغير تابع هو متوسط ســـعر تصدير القطن المصرى لاربعة اصنـــاف وهـــى ج ٤٥ ، ج ٧٠ ، ج ٦٩ ، ج ٧٥ وتم حساب متوسط سعر تصدير كل صنف مدروس فى كـــل ســـنه مـــن ســـنوات الدراسه (٧٤-١٩٨٤) ومقارنته بالمتوسط الفعلى للتصدير فى نفس السنه وحســـاب نسب الاختلافات الموجبه والسالبه ، وقد ثبت من الدراسه ان معظم الاختلافات

١-وجدى هندى ابراهيم، (دكتور) -" دراسه اقتصاديه عن امكانيات بناء مستويات سعريه ملائمه لصادرات مصر من القطن "- المجله المصريه للاقتصاد الزراعى ، المجلـد الاول ، العدد الثانى ، سبتمبر ١٩٩١ .

جاءت بالموجب مما يعنى ان اسعار تصدير القطن المصرى يتم تقديرها غالبا بـاقل من قيمتها الاقتصاديه الحقيقيه .

وأوضح " هندى " [1] فى دراسه اخرى ان هنـــاك علاقـــه طرديـــه بيـــن الواردات من القطن الخام فى سوقى اليابان وايطاليا (متغير مســـتقل) واجمـــالى الواردات العالميه (متغير تابع) خلال الفتره (١٩٧٩-١٩٨٩) ، حيث وجـــد ان زيادة المستورد لهذين السوقين بحوالى ٥,٥٦ باله عالميه يؤدى الى زيادة الـواردات العالميه بحوالى ١٠٠ باله عالميه ، كما اوضحت الدراسه وجود اتجـاه اسـتهلاكى محدد لهذين السوقين تجاه مجموعه معينه من الاقطان ، كما انـــه لاتوجـد لـــهذين السوقين افضليه معينه لنوعيه محدده من مجموعات الاقطان الطويلـــه الممتـــازه او القصيره رغم الاختلافات السعريه الكبيره بينهما ، وان العوامل الاخرى التى لـــها اكبر الاثر عى الطلب على الاقطان الخام هى الخـــواص الطبيعيـــه والميكانيكيـــه والكميات الملائمه اقتصاديا اللازمه لسد احتياجات تلك الاسواق فى الوقت الملائـــم ن واوصت الدراسه بضرورة ان ياخذ متخذى القرار ذلك فى الاعتبار عند اقـــرار السياسه الاقتصاديه فى هذا المجال حتى يستعيد القطـــن المصـــرى مكانتـــه بيـــن الصادرات المصريه .

وقدر" حبشى " [2] فى دراسه بعض الدوال الطلبيه على الاستهلاك المحلـى والتصدير من القطن ، حيث توصلت الدراسه الى ان اهم العوامل المؤثره على

١- وجدى هندى ابراهيم، (دكتور) -" امكانيات الطلـــب علـــى الاقطـــان المصريـــه و الامريكيه فى الاسواق اليابانيه و الايطاليه"- المجله المصريه للاقتصاد الزراعى ، المجلـد الثانى ، العدد الثانى ، سبتمبر ١٩٩٢ .

٢-نبيل توفيق حبشى ، (دكتور) -"الطلب على بعض السلع الغذائيه وغـــير الغذائيـــه "- الندوه القوميه للسياسات الزراعيه ، القاهره ، ١٩٩٢ .

استهلاك القطن هى الزياده السكانيه ، ونظام التسويق والاسعار والدعم ، اما العوامل المؤثره فى الطلب الداخلى للقطن فهى سعر القطن والدخل الفردى الحقيقى واسعار الالياف الصناعيه ، وتبين ان اهم العوامل المؤثره فى الطلب الخارجى هى اسعار القطن العالميه فى بورصه ليفربول بالنسبه لاسعار السودان وبيرو والولايات المتحده ، وكذا الاستهلاك المحلى .

وأشار " متولى " [1] فى دراسة عن الاثار الحاليه و المتوقعه للسياسات الزراعيه الاصلاحيه المصريه على محصول القطن ، ان الحكومه المصريه فى الستينات اتبعت سياسة التدخل المباشر فى النشاط الزراعى مما أدى الى تشوهات سعريه ادت الى عدم كفاءة تخصيص الموارد الاقتصاديه المتاحه لقطاع الزراعه من ناحيه ، وفرض ضرائب غير مباشره على قطاع الزراعه من ناحية اخرى . ومنذ بداية الثمانينات بدأت الحكومه تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادى ، واشارت الدراسه الى ان القطن سوف يتأثر بتلك السياسات حيث اشارت الى انه فى مجال تسويق وتسعير الحاصلات الزراعيه ، نجد ان الغاء الدعم عن مستلزمات الانتاج سوف يترتب عليه ارتفاع تكاليف انتاج الفدان بمقدار ١٠٧,٣٤ جنيه وانخفاض صافى العائد للفدان الى حوالى ٣٠٧,٣ جنيه وذلك بافتراض سيادة اسعار عام ١٩٨٩ ، كما توصلت الدراسه الى انه من غير المتوقع ان يحدث تغيرا جوهريا لقطاع القطن قبل حلول عام ١٩٩٦/٩٥ نظرا لاستمرار تحديد مساحة القطن وتقديم نسبه من الدعم ورفع اسعار التوريد ، اما بعد عام ١٩٩٦/٩٥ فسوف تنتهى هذه العوامل ويجرى الاعداد لاحياء بورصات عقود القطن ولان تلك البورصات

١- حسنى حبيب السيد متولى ،(دكتور) "اهم الاثار الحاليه والمتوقعه للسياسات الزراعيه الاصلاحيه المصريه على محصول القطن "، بحث منشور ، المؤتمر الثانى للاقتصاديين الزراعيين ، الجمعيه المصريه للاقتصاد الزراعى ، سبتمبر ١٩٩٢ .

سوف تعمل فى ظل ظروف غير التى كانت عليـــها قبـل ١٩٥٢ ، لذلـك تـرى الدراسه انه ما لم يتم تشجيع قيام تعاونيات اهليه اختياريه غير حكوميه ومؤسسات قطاع خاص قويه فى مجال التسويق والتصدير فقد يحاول سماسرة وتجار القطـــن بخس المزارعين مما ينعكس سلبا على كلا من المســاحه و الانتــاج والصــادرات القطنيه المصريه .

وقامت " فاطمه " [1] فى دراســـة بتحليـل النصيـب الســوقى العـالمى للصادرات المصريه، حيث اوضحت انخفاض مساهمة مصر من الانتاج العـالمى من ٣٤,٥% عام ١٩٨٦ لتصل الى ٣١% عـــام ١٩٩٢/٩١ ، وانخفـاض نسـبة مساهمة الصادرات المصريه من الاقطان الى اجمالى صادرات العالم من الاقطـــان بكافة انواعها من ٢,١ % عام ١٩٨٧/٨٦ ،الى نحو ٠,٣ عـام ١٩٩٢/٩١ ، كمـا انخفضت نسبة مساهمة الصادرات المصريه لاجمالى صادرات العالم من الاقطـــان الممتازه من نحو ٣٢,٣ % عام ١٩٨٧/٨٦ الى نحـو ٨,٧ % عـام ١٩٩١/٩٠ . كما انه من الملاحظ زيادة اسعار الصنف جيزه ٧٠ عن اسعار البيمـــا الامريكـى خلال الفتره ١٩٨٥/٨٤ -١٩٩٣/٩٢ بنسبه تتراوح من ٣٠ : ١٢٧ % وبالنســـبه لجيزه ٧٥ بنسبه تتراوح بين ١,٤ : ٧٢ % خلال نفس الفتره . وبدراســة الطلـب العالمى على الصادرات القطنيه الاجماليه المصريه وعلى الصادرات من الاقطـــان الممتازه (ELS) ، اتضح التأثير المعنوى لكلا من متوسط اسعار تصديـــر القطـن المصرى ومتوسط الاسعار القياسيه هذا بالاضافه الى اسعار الاقطان المنافســـه . واوضحت الدراسه وجود علاقه عكسيه بين كمية الصادرات المصريه من الاقطان

١- فاطمه الزهراء انور الزلاقى ،(دكتور) -" تحليل النصيب السوقى العالمى للصـادرات القطنيه المصريه" - دراسه ايكونومتريه للطلب العالمى على القطن المصـرى ، المجلـه المصريه للاقتصاد الزراعى ، المجلد الثالث ، العدد الاول ، مارس ١٩٩٣ .

الطويله الممتازه ومتوسط اسعار تصديرها ، بينما تؤثر اسعار تصدير الاقطان المنافسه المصريه تأثيرا موجبا على كمية الصادرات كما تبين ان مرونة الطلب السعريه للصادرات القطنيه الاجماليه و الصادرات من الاقطان الممتازه بلغت حوالى -١,١ ولذلك اوصت الدراسه بعدم المغالاه فى اسعار تصدير القطن المصرى ودراسة اسعار الاقطان المنافسه .

وقد اجملت دراسة " نصار " [1] المشاكل التى تواجه قطاع القطن واسباب تراجع الانتاج منه كما يلى :

١-انخفاض اسعار التوريد

٢-انخفاض الانتاجيه الفدانيه بسبب الزراعه المتأخره واستخدام اساليب انتاجيه غير ملائمه ، بالاضافه الى تدهور اصناف القطن ، جمع القطن جمعه واحده لتوفير ارتفاع تكاليف العماله ، تحميل القطن بمحاصيل اخرى مثل البصل .

٣-ارتفاع انتاج القطن بسبب كونه محصول كثيف العماله ، مع مراعاه السياسات السعريه للتغيرات فى اسعار مستلزمات الانتاج مع اسعار المنتج النهائى ، الغاء الدعم على مستلزمات الانتاج .

٤- تدهور جودة ورتب القطن حيث لا يحفز النظام السعرى على رفع رتب القطن اما بالنسبه لمشكلة التصدير فنتجت تلك المشكله من :

- ارتفاع اسعار تصدير الاقطان المصريه لأنها اسعار محدده وليست اسعار سوق
- عدم استقرار الكميات المتاحه للتصدير

١-سعد زكى نصار ، (دكتور) ، واخرون -" انتاج وتجارة القطن المصرى التطور والتحديات "- بحث منشور ، المؤتمر الثالث للاقتصاديين الزراعيين ، الجمعيه المصريه للاقتصاد الزراعى ، فبراير ١٩٩٤ .

- المصانع المحليه لها الاولويه فى توزيع انتاج القطن

ولقد افرد البحث العديد من النقاط من اجل تحسين قطاع القطن ، فبالنسبه لانتاج القطن يجب تحرير اسعار القطن، ربط ازالة الدعم عن مستلزمات الانتاج بالتغيرات فى مستويات اسعار المنتج النهائى ، رفع التدخل الحكومى عن قطاع الانتاج والتسويق ، التطور التكنولوجى فى انتاج القطن ، استنباط اصناف جديده لرفع انتاجيه القطن ، تكثيف البحث لتحسين عملية مكينة جمع القطن ومنتجات القطن ورفع التدخل الحكومى فى توزيع القطن بين الاسواق ، اصلاح الهياكل الماليه لشركات التصدير وتحسين مراكز السيوله بها ، خصخصه شركات تجاره وتصدير القطن ،تحرير اسعار القطن ، السماح بالتنافس بين شركات التصدير لرفع الكفاءه .كما اوضحت الدراسه ان العائد الصافى لدورة القطن قبل الاصلاح الاقتصادى كان اقل الدورات الا انها اصبحت فى عام ١٩٩٢/٩١ افضل الدورات .كما أوضح البحث أن دراسة للبنك الدولى أشارت إلى ان لمصر ميزه نسبيه فى انتاج القطن وذلك باستخدام معيار تكاليف الموارد المحليه .

وقد تضمنت دراسه " سلوى واخرين " [1] عن تحليل ودراسة التغيرات فى مساحة وانتاج واسعار القطن المصرى خلال ثلاث فترات الاولى ما قبل تأميم تجارة القطن (١٩٥٢-١٩٦١) الثانيه بعد التأميم الى بدء الانفتاح الاقتصادى (١٩٦٢-١٩٧٥) والثالثه من بدء الانفتاح الاقتصادى وحتى وقت الدراسه (١٩٧٦-١٩٩١) . وتبين ان الفتره الاولى شهدت استقرارا فى كل من السعر المزرعى وسعر التصدير ونسبة السعر المزرعى لسعر التصدير بالمقارنه

١- سلوى محمد خليل (دكتور) ، واخرون -" دراسه اقتصاديه للتغيرات فى تسويق وتسعير القطن المصرى"- المجله المصريه للاقتصاد الزراعى ، المجلد الرابع ، العدد الأول ، مارس ١٩٩٤ .

بالفترات الاخرى ، وارجعت الدراسه ذلك الى حرية تسويق القطـــن خـــلال تلـــك الفتره فى حين تميزت الفتره الثانيه باستقرار المســـــاحه المنزرعـــه و الانتاجيـــه الفدانيه و الانتاج بالمقارنه بالفترات الاخرى ويرجع ذلك الـــــى سياســـة الدولـــه . وتحكمها فى تحديد المساحات المنزرعه ، اما الفتره الثالثه فاتصفت بتغيرات حـــاده وسريعه ، وتعارض واضح بين العائدعلى الدوله و العائد على المنتج الفرد حيـــث انخفضت النسبه بين السعر المزرعى وسعر التصدير خلال تلك الفتره لتصل الـــى نحو ٤٧,٨ % فى حين انهاكانت تبلغ حوالى ٨٢ % و ٧١ % لكـــل مـــن الفـــتره الاولى والثانيه على الترتيب . واشارت الدراسه الى ان عوائد الـــدورات المنافســـه لدوره القطن هى من اهم العوامل المؤثره على المساحه المنزرعه بـــالقطن ســـنويا حيث بلغ معامل المرونه لدورة البرســـيم والارز ٠,٢٤ ، ولـــدوره القمـــح والارز ٠,١٧ ، والقمح والذره الشاميه ٠,١٢ وذلك خلال الفـــتره (١٩٧٦-١٩٩١) كمـــا تبين من تقدير معاملات ومعدلات الحمايه الاسميه للقطن ان السياسه التـــى تبعتـــها الدوله فى تسعير القطن جبريا خلال الفتره (١٩٧٦-١٩٩١) تقوم علـــى اســـاس فرض ضرائب مباشره وغير مباشره على منتجى القطن تراوحت بين ٦٥ % الـــى ٣١% من سعر التصدير ، وتعد الفتره مـــن (١٩٧٩-١٩٨٤) افضـــل فـــترات التسعير المحلى للقطن بالمقارنه وباقى السنوات .

وقام " سليمان واخرون " [1] بدراسه اتضح منها ان كمية الصادرات والاربحيه الحقيقيه للفدان من المحصول فى السنه السابقه والغله الفدانيه وعدم

١- حسام الدين سليمان ، (دكتور) ، واخرون ،-" متطلبات تحرير انتاج وتجارة القطـن المصرى في ضوء المتغيرات الاقتصاديه المعـــاصره "- المجلـــه المصريـــه للاقتصـــاد الزراعى ، المجلد الرابع ، العدد الثانى ، سبتمبر ١٩٩٤ .

استقرار السياسه الزراعيه يعتبروا اهم العوامل الاقتصاديه تأثيرا على كمية الانتاج من محصول القطن ولذلك اكدت الدراسه على اهميه دور الدوله خلال مرحله التحرر الاقتصادى بالنسبه لمحصول القطن من ناحيه وضرورة العمل على استقرار احوال السوق والاسعار للحد من صور الاحتكار واستنباط اصناف التقاوى عالية الانتاج ، مع ضرورة اعادة النظر فى السياسه المتبعه فى التجاره الخارجيه للقطن وذلك بوضع استراتيجيه مناسبه للتعامل مع الاسواق الخارجيه المصدره و

المستورده باسلوب يضمن الاحتفاظ بمكانة القطن المصرى فى الاسواق العالميه الخارجيه المصدره و المستورده باسلوب يضمن الاحتفاظ بمكانة القطن المصرى فى الاسواق العالميه .

وفى دراسه " لجرجس " [1] عن مكانه القطن فى الصادرات المصريه وحركة التجاره الخارجيه له اوضحت النتائج انخفاض المساحه المنزرعه بالقطن بحوالى ٣٢,٧ الف فدان سنويا الامر الذى ادى الى انخفاض حجم الانتاج من القطن الشعر بنحو ١٧٢,٥ الف قنطار سنويا وانخفاض محصول بذرة القطن بحوالى ١٣٤,٥ الف اردب سنويا خلال الفتره (١٩٧٢-١٩٩١) كما انخفضت مساحات الاقطان الطويله الممتازه بنحو ٢٤,٨ الف فدان سنويا وانخفاض حجم الناتج منها بحوالى ١٠٥,٤ الف قنطارسنويا ، وهذا ادى بدوره الى انخفاض حجم الصادرات من هذه الاقطان بنحو ٤٨,٩٦ الف قنطار سنويا وزياده المستهلك منه بنحو ٢٧,١٣ الف قنطار سنويا . اما الاقطان الطويله الوسط فلقد ارتفع حجم انتاجها بحوالى ٤٥,٨ الف قنطار سنويا الانه قابله انخفاض فى الكميات المصدره

١-رشدى رمزى جرجس، (دكتور) -" مكانة القطن فى الصادرات المصريه وحركة التجاره الخاصه له "- المجله المصريه للاقتصاد الزراعى ، المجلد الرابع ، العدد الثانى ، سبتمبر ١٩٩٤ .

منه بنحو ٢٥,٨ الف قنطار سنويا نتيجه زياده الاستهلاك المقدر بنحو ٢٣٢,٨ الف قنطار سنويا . كما تبين ان نصيب مصر من الانتاج العالمى من الاقطان طويلة التيله قد اتجه للانخفاض من ٥٩ % الى ٢٧ % خلال فترة الدراسه كما انخفضت قيمة صادرات القطن الخام بالنسبه لاجمالى قيمه صادرات القطن فى حين ان قيمه صادرات غزل القطن بالنسبه للاجمالى قد زادت من ١٩ % الى ٧٣ % وقد انخفض كل من انتاج وصادرات مصر من الاقطان بالنسبه للانتاج و الصادرات العالميه فى حين ان اسيتهلاك مصر من الاقطان بالنسبه للاستهلاك العالمى قد اتجه للزياده .

وفى دراسه قام بها " الصوالحى واخرون " [1] لدراسة تأثير الاصلاحات الاقتصاديه على صادرات القطن بينت تقديرات النموذج الاقتصادى ، ان كمية الاستهلاك المحلى للقطن تتأثرمعنويا بكمية استهلاك العام السابق و السعر الحقيقى للمستهلك و الدخل الفردى الحقيقى وسعر الصرف للدولار بالقروش و المتغير الانتقالى الذى يمثل تطبيق الاصلاحاتالاقتصاديه فى السوق الداخلى للقطن وتطابقت اشاره هذه المعالم مع المنطق الاقتصادى حيث دلت العلاقه الموجبه على زياده الكميه المستهلكه من القطن بزياده الدخل الفردى الحقيقى وكميه استهلاك العام السابق الى الزياده فى عدد السكان وتوضيح الاشاره السالبه للمتغير الانتقالى الى انخفاض الكميه المستهلكه مع تطبيق الاصلاحات الاقتصاديه كما اوضحت الدراسه الى ان كميه صادرات القطن المصرى تتأثر معنويا وايجابيا بكميه صادرات العام السابق وسعر التصدير الحقيقى للطن فوب الاسكندريه وسعر

١-حمدى على الصوالحى ، (دكتور) ، واخرون -" اثر الاصلاحات الاقتصاديه على الصادرات المصريه "- المجله المصريه للعلوم التطبيقيه ، المجلد التاسع، العدد الحادى عشر ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعه ، جامعة الزقازيق ، نوفمبر ١٩٩٤ .

التصدير للقطن من الدول المنافسه وسعر الطن من السلع البديلـــه وهـــى الاليـــاف الصناعيه فى حين كانت الاشاره سالبه لسعر الصرف بالدولار و المتغير الانتقـــالى الذى بين تأثير الاصلاحات الاقتصاديه فى تجاره القطن . وارجعت الدراسه ذلـــك الى ان نتائج الاصلاحات لم تظهر نتائجها بعد نظرا لان تطبيقها الفعلى كـــان فـــى السنه الاخيره فقط اما بالنسبه للكميه المعروضه من القطـــن فلقـــد ثبـــت التـــأثير المعنوى للسعر المزرعى الحقيقى للقطن فى العام السابق وسعر التصدير الحقيقـــى وسعر الصرف والاصلاحات الاقتصاديه فى قطاع الزراعه كما اكـــدت تقديـــرات الصوره المختزله نتائج النموذج الاساسى .وكانت مرونه الاستهلاك المحلى بالنســبه لسعر الصرف ٠,١٥ ، المرونه الداخليـــه ١,٠١ ، والمرونـــه الســـعريه -٠,٤٧ ، ومرونه سعر التصدير ٠,٢٥٧ ، ومرونه سعر الدول المنافسه ٠,٣٢ كمـــا ثبتـــت ضعف منافسة السلع البديله اذ بلغت٠,٠٢

وأشار " حبشى واخرون " [1] فى دراسة عن العوامل الاقتصاديه المؤثـــره على انتاج وتسويق القطن مع التركيز على محافظه الغربيه ، إلى ان انتاج القطـــن خلال الفتره (١٩٧٨-١٩٨٩) تراجع بنحو ٢٨٤ الف قنطـــار ســـنويا كنتيجـــه لتناقص كل من الانتاجيه بنح ٠,١٣٨ قنطار للفدان و المساحه بنحـــو ٢١,٣ الـــف فدان سنويا ، كما تبين انه بالرغم من الدورات اربحيه بالمقارنه بـــالدورات البديلـــه ان الاسعار المزرعيه الجاريه للقطن تتزايد بمرور الزمن إلا ان الاسعار المزرعيـــه الحقيقيه تأخذ اتجاها متناقصا يقدر بنحو ٠,٢٤ جنيها للقنطار سنويا ، وان التكـــاليف الانتاجيه للقنطار الحقيقيه تزيد سنويا او تتسم بالثباتالنسبى . كما ان عائد الجنيه

١-نبيل توفيق حبشى، (دكتور) ، واخرون -" دراسه تحليليـــه للعوامـــل الاقتصاديـــه المؤثره على انتاج وتسويق القطن مع التركيز على محافظة الغربيه"- المجلـــه المصريـــه للاقتصاد الزراعى ، المجلد الخامس ، العدد الاول ، مارس ١٩٩٥ .

المستثمر لمحصول القطن يتناقص بمعدل بلغ ٠,٢٨ جنيـــها وتعـد اربحيـة دوره القطن و البرسيم التحريش اقل .

وأشار " عميش " [1] فى دراسة عن الكفاءه التسويقيه الزراعيه القطنيه إلـى ان متوسط التكاليف التـى يتحملـها الـزراع عـام (١٩٩٣/٩٢) بلغـت حوالـى ٣جنيهات للقنطارالقطنىحتى تسليم القطن لمركز التجميع ، امـا التكـاليف التـى تتحملها فروع بنك الائتمان الزراعى فتبلغ ٦ جنيهات للقنطار الواحد اما التكـاليف التى تتحملها الشركه المشتريه للقطن فتبلغ حوالى ٦٤ جنيها للقنطار الواحد . وقـد بلغ المتوسط السنوى للتكاليف التسويقيه خلال الفتره (١٩٥٨-١٩٦٠) حوالـى ١٨ % ، وحوالى ١٦% لمتوسط الفتره (١٩٦٩-١٩٧١) وحوالى ١٠,٩ % لمتوسـط الفتره (١٩٨٤-١٩٨٦) ، ونحو ١٠,٩% لمتوسـط الفـتره (١٩٨٧-١٩٩١) مـن المتوسط السنوى لسعر القنطار فى تلك الفترات السابقه ، اما الكفاءه التسويقيه فقـد بلغت حوالى ٧٧ % خلال متوسط الفـتره (١٩٥٨-١٩٦٠) وحوالـى ٨٣ % خلال متوسط الفتره (١٩٦٨-١٩٧٠) ، وقرابه ٨٩ % خـلال متوسـط الفـتره (١٩٨١-١٩٨٦) وتراجعت الكفاءه التسويقيه الى حوالى٨٣%خلال متوسط الفـتره (١٩٨٩-١٩٩١) .

اما نصيب مزارع القطن من سعر التصدير فقد بلـغ حوالـى ٩٣,٤ % لمتوسـط الفتره (١٩٥٨-١٩٦٠) وبلغ حوالـى ٦٩,٨ % ،٥٦,١ % ،٨٥,٧ % ، ٥٠,٢ % ، لمتوسط الفـترات (٧١/٦٩) ،(٨١/٧٩) ، (٨٥/٨٣) ، (٩٠/٨٦) علـى التوالى اى ان المتوسط السنوى لنصيب المزارع المصرى من سعر التصدير خـلال

١-حسين يوسف عميش ، (دكتور) -" الكفاءه التسويقيه الزراعيه القطنيه المصريـه "- المجله المصريه للاقتصاد الزراعى ، المجلد الخامس ، العدد الاول ، مارس١٩٩٥ .

التسويق الحر كان اعلى من مثيله خلال الفترات الزمنيه المختلفه فى ظـــل نظـــام التسويق التعاونى .

ويشير" الجبالى " [1] فى تناوله للسياسات الاقتصاديـــه و الاداء التنمـــوى الى التطورات التى شهدها القطاع الزراعـــى خـــلال تنفيـــذ سياســـات الاصـــلاح الاقتصادى حيث ركزتالسياسه الزراعيه على تصحيح المسار الاقتصادى فى مجـــال السياسه السعريه و التسويقيه بالغاء التوريد الاجبارى وتـــرك اســـعار الحـــاصلات الزراعيه تتحدد وفقا لقوى العـــرض و الطلـــب و استرشـــاداً بالاســـعار العالميـــه بالاضافه الى الغاء الدعم على مستلزمات الانتاج الزراعى وازالة القيود المفروضـــه على القطاع الخاص فى استيراد وتوزيع مستلزمات الانتاج بالاضافه الـــى اجـــراء اصلاحات مؤسسيه ، وقد انعكس ذلك علـــى معـــدلات الانتـــاج و الاســـتهلاك و التصدير خاصة بالنسبه للزروع الرئيسيه بالزياده او النقص حيث تناقصت مســـاحه القطن رغم ميزته النسبيه من ١,٦ مليون فدان عام ١٩٧٤/٧٣الى ٨٨٤ الف فـــدان عام ١٩٩٤/٩٣ ويرجع ذلك الى عده عوامل اهمها نقص العائد من الفـــدان بســـبب الزياده فى اسعار مستلزمات الانتاج ، وبـــطء دورة القطـــن مقارنـــه بالمحـــاصيل الاخرى ذات العمر القصـــير ، وخضـــوع الـــدوره الزراعيـــه لسياســـة التحـــرر الاقتصادى وترك المزارع يزرع ما يشاء ، اما بالنسبه لاستهلاك المغازل المحليـــه فقد تذبذبت الكميات المستهلكه واتجهت الى التزايد ومع تناقص الانتـــاج ومحاولـــة تلبية الصادرات زادت الواردات من القطن الاجنبى من ٦١٦ الـــف قنطـــار عـــام ١٩٨٥/٨٤ الى ١,٠٣ مليون قنطارعام ١٩٩١/٩٠ ، بينما تناقصت الصادرات من

١-عبدالفتاح الجبالى-" السياسه الاقتصاديه و الاداء التنمـــوى "- التقريـــر الاســـتراتيجى العربى ، مركز الدراسات السياسيه و الاستراتيجيه بالاهرام ، القاهره ، ١٩٩٥ .

نحو ٢,٩ مليون قنطار قيمتها ٢٩٩ مليون جنيه عـــام ١٩٨٥/٨٤الـــى ٢٦٠ الـــف قنطار قيمتها نحو ١٩٣ مليون جنيه ١٩٩١/٩٠ ، الامر الذى دفع الحكومـــــه الـــى اعاده فتح بورصه البضاعه الحاضره (مينا البصـــــل) واعـــاده تنظيـــم التجـــاره الداخليه و الخارجيه للقطن .

وتناول "نجم" [1] فى دراسه اثر سياسه الاصلاح الاقتصادى علـــى انتـــاج اهم المحاصيل الرئيسيه فى مصر ، حيث اتضح ان متوسط المساحه المنزرعه بالقطن بلغت حوالى ١٠٨٧ الف فدان كمتوسط الفتره ١٩٨٦/٨٠ و الممثله للفتره قبل تطبيق سياسه الاصلاح الاقتصادى فى حين انخفضت الى حوالـــى ٨٨٩ الـــف فدان كمتوسط الفتره ١٩٩٤/٨٧ وهى تمثل الفتره بعد تطبيـــق سياســـه الاصـــلاح الاقتصادى حيث بلغ متوسط الانتاجيه الفدانيه حوالى ٦,٩ قنطـــارا للفـــدان للفـــتره الاولى انخفضت لتصل الى حوالى ٦,٢ قنطارا للفدان كمتوسط للفتره الثانيه ، كمـــا تبين بدراسه اهم العوامل الاقتصاديه المؤثره على انتاج القطن ارتفاع متوسط كـــل من السعر المزرعى ، والتكاليف الكليه ، وصافى العائد الفدانى خلال الفتره الثانيـــه من الدراسه حيث بلغت حوالى ٢٦٥ ، ٩١٢ ، ٣٠٣ جنيها على التوالى ، كما تبيـــن ان المساحه المنزرعه بالقطن قد اخذت اتجاها عاما متناقصا خلال فترتى الدراســـه قبل واثناءتطبيق سياسه الاصلاح الاقتصادى حيث بلغ معدل التناقص نحـــو ١,٥ ، ٤٧,٥ الف فدان للفترتين على التوالى ن فى حين اتخذت الانتاجيه الفدانيه اتجاهـــا عاما متزايدا خلال الفترتين الاولى والثانيه حيث قدر معدل الزياده بحوالى١,٩ %

١-احمد لبيب عيسوى نجم ، (دكتور) -" اثر سياسة الاصلاح الاقتصادى علـــى انتـــاج اهم المحاصيل الرئيسيه في مصر"- رسالة دكتوراه ، قسم للاقتصاد الزراعـــى ، كليـــة الزراعه بمشتهر ،جامعة الزقازيق ، ١٩٩٦ .

، ٠,٠٥ % عن المتوسط العام لكلا الفترتين على التوالى ، كما تبين ان صافى العائد الفدانى بالاسعار الحقيقيه قد اخذت اتجاها عاما متزايدا خلال الفترتين المشار اليهما حيث بلغ معدل الزياده السنوى حوالى ٤ % ، ١٦,٧ % خلال نفس الفترتين . وفيما يخص العائد على الجنيه المستثمر فتوضح الدراسه انه قد بلغ حوالى ٠,٢٨ جنيها كمتوسط للفتره الاولى ثم ارتفع ليبلغ نحو ٠,٨٢ جنيها كمتوسط للفتره الثانيه ، كما اتضح معنويه الفروق بين متوسط كلا من المساحه المنزرعه والانتاجيه الفدانيه والتكاليف الكليه والسعر المزرعى خلال فترتى الدراسه . هذا وبدراسه الداله الانتاجيه لمحصول القطن تبين ان زياده صافى العائد من محصول القطن بمقدار جنيه واحد فى العام الحالى يؤدى الى زيادة الانتاج الكلى فى العام التالى بحوالى ٠,٦ الف قنطار خلال الفتره الاولى من الدراسه وحوالى ٠,٤٢ الف قنطار خلال الفتره الثانيه من الدراسه هذا وتؤكد الدراسه بعد تناول هيكل التكاليف الكليه لمحصول القطن ان معدل الزياده فى التكاليف الثابته خلال فتره تطبيق سياسه الاصلاح الاقتصادى بلغت حوالى ١٦٦ % ومعدل الزياده فى التكاليف المتغيره حوالى ١٠٧ % وذلك عن الفتره قبل تطبيق سياسه الاصلاح الاقتصادى . وتبين ان بند اجور العماله قد احتل المرتبه الاولى خلال الفتره قبل تطبيق سياسه الاصلاح الاقتصادى .

واوضح " عبد الباقى " [1] فى دراسه ان الانتاج اتجه الى الانخفاض خلال الفتره ٧٧/١٩٩٤ وكان الانخفاض حادا لمجموعة الاصناف طويلة التيله الممتازه

١-احمد حسين عبدالباقى ، (دكتور) -" سياسة القطن فى ظل التحرر الاقتصادى "- بحث منشور ، المؤتمر الخامس للاقتصاد و التنميه فى مصر و البلاد العربيه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعه ، جامعه المنصوره ، الجزء الثانى ، ٢٣-٢٤ ابريل ١٩٩٦ .

فى حين كان طفيفا لمجموعه الاصناف الطويله الوسيط وارجعت الدراسه هذا الانخفاض فى الانتاج الى الانخفاض فى المساحات المزروعه . وقد تحسنت الانتاجيه الفدانيه بصوره عامه خلال الفتره المذكوره وفيما يتعلق بالتجاره الخارجيه للقطن ، بينت الدراسه ان مصر بدات فىاستيراد القطن بكميات كبيره منذ عام ١٩٨٥ ، حيث بلغت كميه الواردات ضعف كميه الصادرات خلال متوسط الفتره ١٩٩٣/٩١ وتمثلت الواردات فى الاصناف الامريكيه والسودانيه قصيره التيله . وقد اتجهت الصادرات للارتفاع خلال ١٩٨٣/٨٠ ثم اتجهت الى الانخفاض الحاد حتى عام ١٩٩٠ حيث بلغت حوالى ٨ % فقط من صادرات عام ١٩٨٠ ، وحوالى ٦% من صادرات عام ١٩٩٣ ثم بدأت فى الارتفاع خلال عامى ١٩٩٣،١٩٩٢ وقد بينت الدراسه ان متوسط اسعار الصادرات يفوق نظيره من الواردات بنسبة ٧٨ % كمتوسط عام للفتره ١٩٩٣/٨٥ وعموما فان الاسعار العالميه تأخذ شكل الدورات حيث تتجه الى الارتفاع عده سنوات ثم تأخذ فى الانخفاض ثم تعود الى الارتفاع وهكذا وفيما يتعلق بالمزايا النسبيه لاصناف القطن تبين ان صنف ج٧٠ يأتى فى قمه مجموعه اصناف طويلة التيله الممتازه فى حين يأتى الصنف ج ٧٥ فى مقدمه مجموعه الاصناف طويله التيله الوسط واوضحت الدراسه انه وفقا للمتوسط العام تبين ان المجموعه الاولى تتمتع بمزايا نسبيه اعلى من المزايا المناظره للمجموعه الاخيره حيث فاق متوسط اسعار الصادرات لمجموعه الاصناف طويله التيله الممتازه نظيره لمجموعه الاصناف طويله التيله الوسط بنسب تراوحت بين ٣٣ % و ٤٦ % فى معظم سنوات الدراسه ومن ناحيه اخرى كان المتوسط العام للانتاجيه الفدانيه للمجموعه الاولى اعلى من نظيره للمجموعه الثانيه خلال الفتره ١٩٩٣/٨٨ بنسبه بلغت نحو ٩ % اما فى الفترات الاخرى فاحيانا يزيد متوسط المجموعه الثانيه على نظيره الاولى ، والعكس فى احيان اخرى .

وفى درسه " لخليفه و اخرون " [1] عن الاهميه الاقتصاديه ونمط التوزيع الجغرافى و القدره التنافسيه للصادرات القطنيه المصريه ومدى تدفقها فى الاسواق العالميه . حيث اوضح قيمه الصادرات المصريه من المنتجات القطنيه كاحد المصادر الرئيسيه من النقد الاجنبى، حيث بلغ متوسط نسبه قيمه الصادرات من المنتجات القطنيه الى اجمالى قيمه الصادرات المصريه حوالى ٢٣,٧ % خلال الفتره ١٩٩٤/٨٢ ، الاان كمية القطن المصرى المتاح للتصدير قد تدهورت ، ويرجع ذلك الى عزوف المزارعين عن زراعه وانخفاض انتاجيته حيث قدر معدل التناقص خلال فتره الدراسه ١٩٩٤/٨٢ حوالى ٠.٠٣ قنطار ن كما زادالاستهلاك المحلى من القطن وقدر معدل الزياده السنوى بحوالى ٥٧,٦٩ الف قنطارخلال فتره الدراسه نكما تدهورت الصادرات القطنيه المصريه فى جميع الاسواق الاوروبيه والاسيويه ن وساعد على ذلك عدة عوامل من اهمها ارتفاع اسعار القطن المصرى رغم انخفاض مواصفاته ، التأخر فى الاعلان عن اسعار بيع القطن المصرى بالاسواق العالميه عن المواعيد المقرره ، سوق تعبئة القطن وعدم الالتزام بنسبة الرطوبه المتفق عليها عالميا ، وتمتع كل من السودان واسرائيل و الولايات المتحده بقدره تنافسيه فائقه فى مجال تصدير الاقطان طويله التيله خلال الفتره ١٩٩٥/١٩٩٠ حيث قامت هذه الدول بتصدير ما يقرب من ١٤٧,٩ % ، ١٣١,٢ % ، ٨٧,٣ % من اجمالى انتاجها على الترتيب ويلى هذه الدول كل من الصين وبيرو بنسب بلغت حوالى ٣٩,٦ % ، ٢٣,٢ % بينما بلغت نسبة الصادرات من الانتاج القطنى المصرى حوالى ١٢,٢ % خلال نفس الفتره ،

١- عادل محمد خليفه ، (دكتور) ، واخرون -" الاهميه الاقتصاديه ونمط التوزيع الجغرافى والقدره التنافسيه للصادرات المصريه ومدى تدفقها للاسواق العالميه "-المؤتمر الخامس للاقتصاديين الزراعيين ، تنمية الصادرات المصريه، مارس ، ١٩٩٧.

وبينت الدراسه ان الاقطان المصريه تواجه منافسه شرسه مع القطن Barkat السودانى ، والقطن Bima الامريكى فى الاسواق العالميه كما ان مصر لا تتمتع بميزه نسبيه فى اسعار تصدير الاقطان ج ٧٥ ، ج ٧٠ اذا ما قورنت بكل من الاصناف بيما الامريكى وباركيت السودانى ،واوصت الدراسه بضروره العمل على تحسين وتطوير المنتج المصرى والخدمات المصاحبه له من ناحية وسعى الوحدات الاقتصاديه نحو الحصول على شهادة الايزو ٩٠٠٠ كوسيله لدخول المنتج المصرى للاسواق الخارجيه من ناحيه اخرى.

وتناولت " عفاف " [١] فى دراسه عن التحركات الزمنيه السعريه لمحصول القطن العالمى ، تحليل التحركات الزمنيه السعريه لهذا المحصول فى السوق العالمى خلال الفتره ١٩٩٣/٦٨ للتعرف على انواع التغيرات الزمنيه التى تؤثر فى السعر العالمى للقطن لتفيد متخذى القرار فى تحديد فترات التصدير و الاستيراد وتم اختيار كل من الولايات المتحده ومصر كاهم دولتين حيث تمثل صادراتهما حوالى ٤٣ % من اجمالى صادرات العالم من الاقطان الطويله الممتازه والاقطان الطويله ، وتم اختيار الاصناف الامريكيه كاليفورنيا ، اورلين / ممفيس ، والاصناف المصريه ج ٨١ ، ج ٧٠ بالاضافه الى الصنف الروسى فينورى متوسط التيله ، وبتحليل الاتجاه الزمنى العام للاسعار العالميه للاصناف موضوع الدراسه بلغ متوسط معدل التغيير السنوى خلال فتره الدراسه حوالى ٠,١٥ ، ٠,١٣ ، ٠,١٣ للاصناف الامريكيه على الترتيب وحوالى ٠,٠٣٢ ، ٠,٤٨ للاصناف المصريه

١-عفاف زكى عثمان ، (دكتور) -" التحركات السعريه لمحصول القطن فى السوق العالمى "- مجلة العلوم التطبيقيه الزراعيه ، المجلد الثانى و العشرون ، العدد الاول ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كلية الزراعه ، جامعة المنصوره ،يناير ١٩٩٧ .

علىالترتيب الترتيب فى حين بلغ متوسط التغير السنوى ٠,١١ للصنف الروسى . واوضحت الدراسه ان اهم العوامل التى تؤثر فى السعر العالمى للقطن هى الاستهلاك العالمى من القطن ومخزون بدايه المده والانتاجيه و المساحه المنزرعه ، حيث يؤثرون بحوالى ٧٨ % من التغيرات فى السعر العالمى للقطن .

وتناول " عمران " [١] فى دراسه الأثار الناجمه عن تحرير اسعار المدخلات و المخرجات الزراعيه على التركيب المحصولى ، حيث تبين الانخفاض فى الاهميه النسبيه لمحصول القطن بالتركيب المحصولى من حوالى ١٧ % خلال متوسط الفتره ١٩٦٩/٦٠ الى حوالى ١٣ % لمتوسط الفتره ١٩٧٩/٧٠ ثم الى حوالى ١٠ % لمتوسط الفتره ١٩٨٦/٨٠ ثم حوالى ٩ % لمتوسط الفتره ١٩٨٩/٨٧ ثم حوالى ٧ % لمتوسط الفتره ١٩٩٤/١٩٩٠ ، لتصل الى حوالى ٨ % خلال متوسط الفتره ١٩٩٧/٩٥ اما بالنسبه للمساحه الفدانيه فقد تراجعت من احتلالها للمرتبه الاولى خلال متوسط الفتره ١٩٦٩/٦٠ الى احتلالها المرتبه الخامسه خلال متوسط الفتره ١٩٩٧/٩٥ ، وبدراسه بعض المؤشرات الاقتصاديه لقياس الميزه النسبيه التشوه السوقىن تبين ان تكلفة المورد المحلى DRC لمحصول القطن بلغ حوالى ٠,٥٣ عام ١٩٨٠ ، ٠,٢٩ عام ١٩٩٠ ، ٠,٤٥ عام ١٩٩٤ ، ٠,٣٧ عام ١٩٩٥ كما اتضح ان معامل الحمايه النسبيه للمخرجات NBCO بلغ حوالى ٠,٥٧ عام ١٩٨٠ ، ٠,٩٨ عام ١٩٩٤ ، ١,١٥ عام ١٩٩٥ ، فى حين بلغ معامل الحمايه الاسمى للمدخلات NPCI حوالى ٠,٥٢ عام ١٩٨٠ ، ٠,٨٨ عام ١٩٩٣ ، ٠,٩٣ عام ١٩٩٤ ، ٠,٨٢ عام ١٩٩٥ وبقياس معامل كفاءة الحمايه

١-محمد عبدالرحيم شريف عمران-" الاثار الناجمه عن تحرير اسعار المدخلات و المخرجات الزراعيه على التركيب المحصولى "- رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعى ، كليه الزراعه ، جامعه قناة السويس ، ١٩٩٧

EPC٠,٥ تبين انه بلغ حوالى عام ١٩٨٠ ، ٠,٩٨ عام ١٩٩٣ ، ٠,٩٦ عـام ١٩٩٤ ، ٠.١٨ عام ١٩٩٥ .

وفى دراسه لوزارة الزراعه " البرنامج المصرى الالمانى لتطويـر قطـاع القطن " [١] لقياس أثر التحرر الاقتصادى على محصـول القطـن عـامى ١٩٩٥ ،١٩٩٦ وذلك باستخدام اسلوب الاستقصاء التقيمى السريع ، اوضحت ان سياسـات التحفيز السعرى سواء ارتفاع السعر للعام السابق او اعلانه مبكرا هذا العام وسـعر الضمان كان له اثره فى زيادة المساحه المزروعه كما ان هناك ضروره لمراجعـة التاريخ الملائم لزراعة محصول القطن واثر ذلك على الانتاج ، وذلك مـن خـلال دراسه فنيه واقتصاديه ، كذلك ضروره وضع نظام متكامل على اسـس واضحـه يكفل لمنتج القطن سهولة الحصول على مستلزمات الانتاج فـى الوقـت وبالكميـه والسعر المناسبين ، كما ان هناك ضروره لمراجعـه فنيـه واقتصاديـه لمعـدلات التقاوى الموزعه المعتمده من قبل الاداره المركزيه للتقاوى،وكذلك بالنسبه لمعـدلات التسميد المستخدمه كما اظهرت الدراسه صعوبة الحصول على القروض وصعوبـة الاجراءات الاداريه وتعقيداتها كما ان هناك حاجه ملحه لتدعيم جـهازى الارشـاد ومكافحة افات القطن كذلك هناك حاجه بعد تحرير تجارة القطن الى وضع معـايير واحده للاشراف الفنى على المسالك التسويقيه لمحصول القطـن منعـا للمضاربـه ولصالح المنتج وللاقتصاد القومى . واشارت الدراسه لضـرورة توليـد مصـادر معلوماتيه فنيه تتعلق بأنواع المبيدات وفاعليتها و الاسلوب الامثل لاستخدامها ،

١- وزارة الزراعه واستصلاح الاراضى ، قطاع الشئون الاقتصاديه ، الاداره المركزيـه للاقتصاد الزراعى ، البرنامج المصرى الالمانى قطاع القطن (GTZ) -" دراسه ميدانيه لقياس اثر سياسة التحرر الاقتصادى على محصول القطن عام ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ "- يونيـو ١٩٩٦ .

كذلك ضرورة توسيع رقعة التقويم الاقتصادى لتشمل كافة محافظات القطـــن علـــى مستوى الجمهوريه .

وأشار " هندى " [1] فى دراسه لأثر المتغيرات الاقتصاديه الحاليـــه علـــى مستقبل القطن المصرى فى الاسواق العالميه ، انه منذ بداية العقد التاسع بدأ نـــوع من الاضطراب وعدم الاستقرار يصيب الاقتصاد القطنى المصـــرى ممثلـــه فـــى انخفاض المساحه المنزرعه بالقطن من حوالى ١٣٧٧,٧ الف فدان كمتوسط للفـــتره من ١٩٧٢/٧١ - ١٩٨١/٨٠ الى حوالى ٨٠٣,٧٧٦٦ الف فدان كمتوسط للفـــتره من ١٩٩٢/٩١-١٩٩٦/٩٥ ، كما انخفض نصيب مصـــر مـــن الســـوق العـــالمى للاقطان الطويله الممتازه والذى كان يتراوح خلال الفتره منذ بداية القـــرن الحـــالى حتى بداية العقد التاسع منه فى حدود ٦٠-٦٥ % ، الـــى حوالـــى ١٩,٧ % عـــام ١٩٩٦ن وبدراسة التركيب الهيكلى للسوق العالمى لصـــادرات الاقطـــان الطويلـــه الممتازه ، تبين انخفاض حجم السوق العالمى لصادرات مجموعـــه ELS بالنســـبه لحجم السوق العالمى للصادرات القطنيه الاجماليه العالميه من ٦,٠٤ % الى حوالى ٤,٤ % خلال الفتره ١٩٩١/٩٠ حتى ١٩٩٦/٩٥ ، كمـــاتبين ان متوســـط حجـــم السوق العالمى من مجموعه E.L.S قد انخفض بنسبه مئويه قدرها ٤,٨ % خـــلال الفتره من١٩٩١/٩٠ الى ١٩٩٧/٩٦ عن ما كان عليه خلال الفتره مـــن ١٩٨٥/٨٤ وحتى ١٩٨٨/٨٧ ، فى حين ارتفع حجم السوق - العـــالمى للصـــادرات القطنيـــه الاجماليه بنسبة ٤,٧٣ % خلال نفس الفتره ، اى ان الاتجاه العالمى يتحـــول فـــى

١-وجدى هندى ابراهيم ، (دكتور) -" أثر المتغيرات الاقتصاديه الحاليه على مســـتقبل القطن المصرى فى الاسواق العالميه "- ورقه مقدمه للندوه العلميه بالجمعيـــه المصريـــه للاقتصاد الزراعى ، ١٩٩٧ .

غير صالح الاقطان الطويله الممتازه ، وتعتبر مصروالولايات المتحده هـم اكبر المشاركين فى سوق الاقطان الطويله الممتازه حيث يمثلا معا ٤٣ % من حجم السوق فى الفتره المدروسه ولذلك نجد ان انخفاض سعر ج ٧٥ الى ٨٦ % من سعر البيما الامريكى فى موسم ١٩٩٢/٩١ انخفضت صادرات البيما الى ٢٩٧,٧ الف باله عالميه فقط ، ثم عندما عاود ج ٧٥ الارتفاع النسبى بالنسبه لسعر البيما فى موسم ١٩٩٣/٩٢ ارتفعت صادرات البيما لتصل الى ٣٣١,٨ الف باله عالميه ، الا انه عندما عاود ج ٧٥ الانخفاض فى موسم ١٩٩٥/٩٤ ارتفعت صادرات البيما الى ٤٠٣,٦ الف باله عالميه ، وعلى ذلك فان التقلبات فى الكميات المصدره من البيما والاقطان المصريه لاترجع فقط الى عامل السعر حيث ان هناك عوامل اخرى اقتصاديه مؤثره الا ان العامل السعرى يظل هو العامل المحورى الذى يحدد قدرة الاقطان المصريه على المنافسه فى السوق العالميه .

واستهدف " شريف " [1] فى دراسه التعرف على اهم المحددات التى تؤثر على المركز التنافسى لاهم الصادرات الزراعيه المصريه ومن بينها القطن ، حيث تم استخدام نموذج احصائى خلال الفتره (١٩٧٨-١٩٩٤) يتضمن ثلاث محددات يفترض تأثيرها علىالمركز التنافسى لمحصول القطن وهى : السعر النسبى ، الوفاء بالمتطلبات التصديريه ، مقياس كفاءة اداء العمليه التصديريه ، فضلا عن تضمن النموذج لمتغير صورى يوضح تأثير سياسة الاصلاح الاقتصادى وقد اوضحت النتائج التأثير غير المعنوى للعامل الاول فكان التأثير سلبى على مركز القطن التنافسى عالميا اذا ما قورن باسعار الدول المنافسه

١-عبد النبى عبد الحليم الشريف ، (دكتور) -" دراسه احصائيه تطبيقيه لمركز مصر التنافسى لاهم صادرات الزراعه فى ظل المتغيرات الاقتصاديه الدوليه "- المجله المصريه للاقتصاد الزراعى ، المجلد السابع ، العدد الاول ، مارس ١٩٩٧ .

، اما بالنسبه لمحدد الوفاء بالمتطلبات التصديريه فان لمصر ميزه نسبيه فـــى هـــذا الشأن بالنسبه السودان والمكسيك ، اما بالنسبه لمحدد كفاءة اداء العمليه التصديريـــه فان لمصر ميزه نسبيه فى هذا المحدد بالنسبه للمكسيك .

وأوضح " طه " [1] فى دراسه استهدفت التعرف على الظروف الراهنه فـى قطاع القطن المصرى ، ولقد اوضحت نتائج الدراسه ان مرونه انتاج القطن بالنسـبه لتغيرات السعر المزرعى له قد بلغت حوالى ١,٢ خلال فترة الدراسه فى حين بلـغ معامل المرونه بالنسبه لانتاجية الفدان منه نحو ١,٨ خلال نفس الفتره . كما كـــان لاسعار الضمان للقطن اثر موجب ومؤكد احصائيا على انتاجية الفدان خلال فـــترة الدراسه كما اوضحت الدراسه الاثار الايجابيه لادخال الاصنـــاف الجديـــده عاليـــة الانتاجيه على انتاجية الفدان من القطن خلال فترة الدراســـه . كمـــا تبيـــن الاثـــار السلبيه للارتفاع المبالغ فيه فى اسعار القطن المصرى فى الاسواق العالميه على - الكميات المصدره منه خلال فتره الدراسه كما ثبت احصائيا اثر زيادة الصـــادرات الامريكيه و السودانيه من القطن على انخفاض الصادرات المصريه خـــلال فـــتره الدراسه فى حين كانت الزيادة السنويه فى استهلاك المغازل المحليـــه مـــن القطـــن المصرى ذات اثر سلبى ومؤكد احصائيا على كمية صادرات القطن خلال الفـــتره (١٩٧١/٧٠-١٩٩٦/٩٥) كما اتضح ان المبالغه فى وضع اسعار عالميه لتصديـــر القطن ادى الى زيادة المخزون السنوى من القطن خلال فتره الدراسه .

١-عبد الرحيم محمد اسماعيل طه ، (دكتور) -" دراسه تحليليـــه لبعـــض المتغـــيرات الاقتصاديه فى قطاع القطن المصرى (١٩٧١/٧٠ -١٩٩٦/٩٥) "-المجلـــه المصريـــه للاقتصاد الزراعى ، المجلد السابع ، العدد الثانى ، سبتمبر ١٩٩٧ .

من الاستعراض المرجعى السابق يتبين لنا مدى تـــأثر محصـــول القطـــن المصرى بالمراحل الاقتصاديه المختلفه التى مرت بها البلاد مما أثر على مســـاحته وانتاجه ومكانته فى الاسواق الخارجيه صعودا وهبوطا وفى اطار انتـــهاج الدولـــه لسياسة التحرر الاقتصادى فى قطاع القطن والتى بدأت منـــذ عـــام ١٩٩٤ /١٩٩٥ تهدف الدراسه الى الوقوف على مدى التغيرات التـــى حدثـــت فـــى قـــطـــاع الـــقـــطـــن نتيجه لاتباع سياسة التحرر الاقتصادى سواء على المساحه او الانتـــاج او الانتاجيه او الاسعار المزرعيه والعائد الفدانى والتســـويق المحلـــى والتصديـــر ومقارنة تلك النتائج بما كانت عليه فى الفتره قبل التحـــرر الاقتصـــادى ومحاولـــة معرفة المعوقات التى تقف دون تحقيق الاهداف المرجوه من انتهاج سياسة التحـــرر الاقتصادى وايجابياتها وسلبياتها فى قطاع القطن وايجاد الحلول المناسبه للمعوقـــات التى تواجهها حتى يستعيد القطن المصرى مكانته واهميته النســـبيه ســـواء علـــى الصعيد المحلى ومستوى الدخل القومى او على الصعيد العالمى .